

الفصل الثانى

قواعد استثمار الأموال فى الإسلام

- تمهيد.
- مفهوم استثمار الأموال فى الإسلام.
- معايير استثمار الأموال فى الإسلام.
- مجالات استثمار الأموال فى الإسلام.
- الخلاصة.

obeikandi.com

الفصل الثانى

قواعد استثمار الأموال فى الإسلام

● تمهيد :

يعتبر موضوع استثمار المال من أهم الموضوعات التى تحتاج إلى ضوابط للتأكد من أن استثمار المال يحقق الهدف المرجو منه، ففى الفكر المعاصر يهدف صاحب المال إلى تحقيق أقصى ربحية ممكنة بأقل أخطار بصرف النظر عن دوره الاجتماعى، ولقد وضع أصحاب الفكر الأقتصادى المعاصر من القواعد ما يحكم ذلك.

ولكن للإسلام نظرتة المتميزة إلى استثمار الأموال، وتمثل فى أنه ضرورة حتمية، كما نهى عن اكتناز المال وحبسه عن التداول، ووضع له ضوابط لتحقيق أهدافه الاجتماعى والاقتصادىة.

وسوف نحاول فى هذا الفصل دراسة مصادر الشريعة الإسلامية واستنباط أهم هذه القواعد التى تحكم استثمار الأموال وأهم المجالات الشرعية وذلك بعد بيان مفهوم استثمار المال فى ضوء الشريعة الإسلامية.

* * *

● مفهوم استثمار الأموال في الإسلام:

مدلول الاستثمار لغة :

ورد في لسان العرب أن كلمة الثمر تعني « حمل الشجر والجمع ثمار، وثمر الشجر، وأثمر الشجر أى صار فيه الثمر، والاستثمار استفعال أى طلب الثمر، وفي مجال المال يقصد به طلب الثمر من أصل المال قياساً على طلب الثمر من الشجر»^(١).

كما ورد في المعجم الوسيط أن الاستثمار يعنى استخدام الأموال في الإنتاج، أو مباشرة الآلات والمواد الأولية، وإما بطريق غير مباشر ك شراء الأسهم والسندات»^(٢). فالمقصود بالاستثمار لغة هو استغلال المال بقصد الحصول على نتاج أو عائد منه وهو من وسائل الحصول على الكسب.

مدلول الاستثمار في القرآن الكريم:

يحتفل القرآن الكريم بالآيات التي ذكر فيها كلمة ثمر ومشتقاتها ويختلف مدلولها بحسب وضعها في الآية والمناسبة التي نزلت بشأنها، فيقول الله تعالى: ﴿... انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ...﴾ [الأنعام: ٩٩]. وقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]. وقوله تعالى: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥]. يستنبط من الآيات السابقة أن لفظ الاستثمار في القرآن الكريم يعنى نتاج الزرع والأشجار أو عائد عروض القنية وبذلك يتطابق مدلوله لغة مع القرآن الكريم والاستثمار هو عملية تشغيل أو استغلال المال لإنتاج العائد.

(١) ابن منظور، «لسان العرب»، ج١، ص ٣٧٢ - ٣٧٣.

(٢) المعجم الوسيط، «معجم اللغة العربية»، ج١، ص ١٠٠.

مدلول الاستثمار في السنة النبوية الشريفة:

تحثنا السنة النبوية الشريفة في كثير من الأحاديث على استثمار الأموال وما يترتب عليه من عائد في الدنيا والآخرة، وفي حدود ما اطلعت عليه من كتب الحديث لم يرد حديث فيه لفظ الاستثمار ولكن وردت أحاديث تشمل هذا المضمون منها قوله ﷺ: «من ولى يتيما فليتجر له في ماله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة»^(١). وقوله ﷺ أيضا: «اتجروا في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة»^(٢). فلفظ الاتجار هنا يعنى تشغيل المال لأجل تنميته وإلا سوف يتآكل سنة بعد الأخرى بسبب الزكاة المفروضة عليه... حيث إن تثمير الأموال من دعائم قوة الاقتصاد في الأمة الإسلامية.

مفهوم الاستثمار عند فقهاء المسلمين:

يقصد بالاستثمار في الفكر المالى الوضعى المعاصر، استغلال المال بقصد الحصول على عائد يفيد صاحب المال والغاية من الاستثمار هو تحقيق نفع من توظيفه في مشروعات اقتصادية أو اجتماعية أو خدمية، والاستثمار نوع من إنفاق المال لتحقيق منافع مستقبله سواء أكان ذلك فى صورة مشروعات جديدة أو استكمال مشروعات قائمة أو تجديد وتحديث مشروعات متقدمة^(٣). وتحث الشريعة الإسلامية المسلم على زيادة أداء الإنتاج فى المجتمع للاستزادة من نعم الله واستثمارا لما استخلفه عليه من مال ونجد ذلك فى قوله تعالى: ﴿فَأَمْشُوا فِي مَنَاقِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥]. فالاستثمار موضوع متصل اتصالا وثيقا بفلسفة الإسلام وشريعته وأحكامه. فالمقصود بالاستثمار فى

(١) رواه الترمذى.

(٢) رواه الطبرانى فى الأوسط.

(٣) د. محمود أبو السعود، «الاستثمار الإسلامى فى العصر الراهن»، ص ١.

الإسلام هو: تشغيل المال لزيادة الإنتاج والاستزادة من نعم الله، وذلك لتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية ...

أهداف استثمار الأموال فى الإسلام:

من الأهداف الرئيسية للاستثمار المعاصر هو تعظيم الربح وما زال هذا الهدف يحتل مكانة محورية فى التحليل الاقتصادى المعاصر، وينبع هذا الهدف من فلسفة النظام الاقتصادى الرأسمالى الذى يقوم على مبدأ الحرية فى المعاملات، وعلى النقيض من ذلك نجد أن الهدف الرئيسى من استثمار الأموال فى الإسلام هو تحقيق أقصى معدل ممكن من التنمية الاجتماعية والاقتصادية ... وقد أكد ذلك الدكتور الهوارى حيث قال: «إن الهدف الأسمى للاستثمار الإسلامى هو إقامة وتنمية الاقتصاد الإسلامى، والنهوض بالمجتمعات الإسلامىة بمعنى أن تعظيم الربح ليس الهدف الأساسى من الاستثمار فى الإسلام»^(١).

ويرى الباحث أن لاستثمار الأموال فى الإسلام أبعادا عقائدية وخلقىة بجانب الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث يمثّل المستثمر لقواعد الشريعة الإسلامىة عند تشغيل هذا المال سواء أكانت عقائدىة أو خلقىة وفى هذا تربية للنفس البشرىة وتحصينها من هوى تكثير المال على حساب العبادات والأخلاق.

* * *

(١) د. سيد الهوارى، «الطبيعة المميّزة للإستثمار الإسلامى»، ص ١٥.

• معايير استثمار الأموال في الإسلام:

بدراسة مصادر الفقه الإسلامي وبالاطلاع على تراث الحضارة الإسلامية تمكن علماء وفقهاء المسلمين من استنباط القواعد والمعايير التي تحكم استثمار الأموال من أهمها ما يلي:

أولاً: معيار العقيدة:

يقوم الاستثمار في الإسلام على جوانب عقائدية فالمستثمر المسلم يؤمن بأنه مستخلف من الله رب العالمين في هذه الأرض ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]. «ومقتضى هذا الاستخلاف أن أصل التملك للمال كله (جميع الثروات) يعود إلى الله سبحانه وتعالى، وملكية الإنسان بالوكالة، فهو يملك الشيء خليفة عن صاحب كل شيء سبحانه ليقيم فيه سنة مالكة»^(١).

وتأسيساً على ذلك يصبح تصرف الإنسان فيما يملك مقيداً بإرادة المالك الأصلي، وبهذا لا يجوز له أن يتصرف في شيء يحوزه تصرفاً يخل بحق المالك أو أن يخرج عن أحكامه وشروطه المنظمة للتعامل فيه ويهدف هذا المعيار إلى ربط السلوك الاقتصادي بالعقيدة وهذا الربط يجعله من جانب جزءاً من العقيدة الإسلامية، ومن جانب آخر تطبيقاً لها...»^(٢).

ولقد تناول أحد كتاب الاقتصاد الإسلامي الجوانب العقائدية في استثمار الأموال وتمثل في الآتي:^(٣)

(١) الإيمان بأن الله سبحانه وتعالى هو المالك الأصلي الحقيقي للمال.

(١) د. محمود أبو السعود، «الاستثمار الإسلامي في العصر الراهن»، ص ٧.

(٢) د. رفعت العوضى، «أسس منهج استثمار المال في الاقتصاد الإسلامي»، ص ٧ وما بعدها.

(٣) د. حسين شحاته، «الجانب العقائدي في الاقتصاد الإسلامي»، مجلة الاقتصاد الإسلامي بنك دبي الإسلامي، المجلد الأول عام ١٩٨٢م، العدد الأول ص ١٢

(٢) الإيمان بأن الله سخر ما فى الكون لخدمة الإنسان ولتمكينه من تشغيل المال .

(٣) الإيمان بالتفاوت فى الرزق الناتج من استثمار المال .

(٤) الإيمان بأن تشغيل المال فى النشاط الاقتصادى عبادة وشكر وامتنال لأمر الله وأن للغير حقوقا فيه وفى عائدته مثل الزكاة والصدقات .

(٥) الإيمان بالحساب فى الآخرة عن تشغيل المال .

(٦) الإيمان بأن الله يراقب كل تصرفات الناس ومنها تصرفاتهم المالية .

ثانيا : المعيار الأخلاقى :

يلتزم الفرد المسلم فى تشغيل ماله أو الاشتراك مع الغير فى هذا المجال مجموعة من القيم، والخلق منها :

(١) الصدق والأمانة : يتسم رجل الاقتصاد المسلم بالأمانة والصدق .. أمين فى مجال الكسب وأمين فى معاملاته مع الآخرين، يقول الصدق عند المساومة والمراوحة .. وغير ذلك ومما يؤيد هذا قول الرسول - صلى الله عليه وسلم « التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء »^(١) .

(٢) المسامحة فى المعاملات : يتسم التاجر المؤمن المسلم بالنواحي العقائدية السابقة بالسماحة فى المعاملات لأنها أبواب المعيشة الطيبة، ومجلية للرزق، والأدلة على ذلك منها قول الرسول ﷺ : « رحم الله عبدا سمحا إذا باع، وسمحا إذا اشترى، وسمحا إذا قضى، وسمحا إذا اقتضى »^(٢) .

ومن فوائد السماحة سهولة التعامل وتيسير المعاملات، وسرعة دوران رأس المال .

(٢) رواه البخارى .

(١) رواه الترمذى .

(٣) المعاملة فى الطيبات والبعد عن المحرمات : يحرص المستثمر المسلم أن تكون معاملاته فى الطيبات المحللة شرعا مصداقا لقول الله تبارك وتعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأعراف : ٣٢] . وطبقا لذلك نجد المسلم يوجه ماله ونشاطه إلى المشروعات الاقتصادية التى تنتج الطيبات من الرزق ويتجنب الخبيث، ومن ناحية أخرى يتجنب المعاملات المحرمة شرعا مثل التعامل بالربا أو الغش والتدليس، والاحتكار والجهالة، وأكل أموال الناس بالباطل... وما فى حكم ذلك .

ثالثا : معيار التنمية الاجتماعية والاقتصادية :

التشغيل الكامل لرأس المال حيث يستهدف هذا فى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الإلزام بأن يغطى الاستثمار كافة الأنشطة الاقتصادية الضرورية للمجتمع وحسن توزيع الاستثمار على المناطق والأقاليم كما أن المنهج الإسلامى يستهدف الإنتاج للاستثمار والأدلة على ذلك تكمن فى تحليل طبيعة المعاملات التى حرمها الله وطبيعة المعاملات التى أباحها الله حيث تبين أن الإسلام يحرم المعاملات التى لا تمثل نشاطا اقتصاديا منتجا، وفى المقابل يبيح الاشتراك برأس المال فى المعاملات التى تمثل نشاطا اقتصاديا منتجا حقيقيا .

وقد جعل الأسلوب الذى يتم به تعاون رأس المال مع عوامل الإنتاج الأخرى هو المشاركة ويتبين أن المنهج الإسلامى يرتبط بالمشاركة لأنها هى التى تضمن أن يوجه رأس المال إلى نشاط اقتصادى منتج وكذلك من أدوات تحقيق التنمية فى المنهج الإسلامى للاستثمار هو تنمية العنصر البشرى، فإن الالتزامات المالية التى يلزم بها الإسلام صاحب رأس المال للإنفاق على غير القادرين فى

المجتمع الإسلامى، هذه الإنفاقات تستخدم لتنمية العنصر البشرى الذى يشكل بدوره الدعامة الأولى للتنمية^(١).

رابعاً: معيار لا ضرر ولا ضرار:

يعنى الضرر والضرار الأيذاء بالناس ونشر الفساد، ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [هود: ٨٥]. إن شريعة الإسلام تعتبر النشاط الإنسانى اقتصادياً إذا كانت له منفعة تبادلية وحقق ربها شريطة أن يخلوا من الفساد. إذ على الفرد فى المجتمع أن يودى واجباته فى حدود المنفعة العامة وذلك هو الإحسان فيحرم على الفرد أن يمتنع عن فعل الخير إذا كان فيه منفعة للناس فلا تستقيم أمور الدنيا إذا حبس المال عن التداول^(٢).

خامساً: معيار ربط الكسب بالجهد:

من أهم القواعد الشرعية التى تحكم المعاملات فى الإسلام هى ربط الكسب (العائد) بالجهد المبذول، فلا كسب بلا جهد، ولا جهد بلا كسب. وتنطبق هذه القاعدة فى مجال الاستثمار، فنجد أن هناك علاقة بين التقليل والحركية لرأس المال فى الأنشطة المشروعة المختلفة، وبين تعرض رأس المال للمخاطر أثناء دورته التجارية والمالية - وكلما زادت درجة التقليل والمخاطر كلما زاد العائد وعندما تقل درجة التقليل والمخاطرة يقل العائد ولقد أوضح ابن خلدون هذه العلاقة فىرى «... أن نقل السلع من البلد بعيد المسافة أو فى شدة الخطر فى الطرقات يكون أكثر فائدة للتجار وأعظم أرباحاً وأكفل بحوالة الأسواق لأن السلعة المنقولة حينئذ تكون قليلة معوزة لبعدها مكانها أو لشدة الضرر فى

(١) د. محمود أبو السعود، «الاستثمار الإسلامى فى العصر الراهن»، ص ٧ - ٨

(٢) المرجع السابق، ص ٧ - ٨.

طريقها فيقل حاملوها ويعدر وجودها وإذا قلت وعزت، غلت أثمانها، أما إذا كان البلد قريب المسافة والطريق سابل بالأمن فإنه حينئذ يكثُر ناقلوها فتكثُر وترخص أثمانها، وأما المترددون في أفق واحد بين أمصاره وبلدانه ففائدتهم قليلة وأرباحهم تافهه لكثرة السلع وكثرة ناقلها...»^(١).

سادسا : معيار الغنم بالغرم :

من أهم المعايير التي تحكم الاستثمار في الإسلام معيار الغنم بالغرم فهو الذي يقرر العدل في المعاملات إذ لا يصح أن يضمن إنسان لنفسه مغنما ويلقى الغرم على عاتق غيره، إن فكرة الغنم بالغرم عند الغربيين لها مدلول متناقض إذ على المكافل أن يدفع أجر ما يستخدمه من عناصر لازمة لقيام مكافئته على اعتبار أن رأس المال عنصر من عناصر الإنتاج وليس للإنتاج سوى العمل والطبيعة^(٢).

فالنظرة الإسلامية تختلف عن ذلك حيث إنه «بقدر ما يغنم به صاحب رأس المال من أرباح ومزايا في حالات الزواج واليسر بقدر ما يجب أن يتحمل من خسائر في حالات الكساد والعسر... ومما لا شك فيه أن هذا المبدأ يتفق مع العدالة وطبيعة الحياة الاقتصادية ويتحقق هذا المبدأ في حالة تطبيق نظام المشاركة الإسلامية بتفاعل رأس المال والعمل»^(٣).

يتبين مما سبق أن رجال الفقه الإسلامي قد استنبطوا من القرآن والسنة مجموعة من المبادئ والمعايير التي تحكم استثمار الأموال وهي تمثل الإطار العام للمنهج الإسلامي في مجال الاستثمار، والتي يجب أن تلتزم بها

(١) ابن خلدون، «مقدمة ابن خلدون»، ص ٣٩٦-٣٩٧.

(٢) د. محمود أبو السعود، «الاستثمار الإسلامي في العصر الراهن»، ص ٨.

(٣) د. حسين شحاته، «أثر الصيغ البديلة لتمويل المشروعات الاقتصادية في الفكر الإسلامي»، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الخامس للاقتصاد ٢٩/٣/١٩٨٠، ص ١٨.

المصارف الإسلامية وكافة المؤسسات الاقتصادية الأخرى التي تطبق أحكام الشريعة الإسلامية.

● مجالات استثمار الأموال في الإسلام:

لقد حث الإسلام على استثمار المال وتنميته لأهمية ذلك في حمل الأمانة التي كلفنا الله سبحانه وتعالى بها، ولقد وسع الإسلام من مجالات استثمار الأموال حتى يستطيع صاحب المال القليل، والكثير أن يستثمر ماله، وفي ضوء المعايير السابقة، هناك طرق ومجالات شتى لاستثمار الأموال في الطيبات من أهمها ما يلي: (١)

- الاستثمار الفردي.
 - الاستثمار عن طريق نظام المضاربة.
 - الاستثمار عن طريق نظام المشاركة.
 - الاستثمار عن طريق نظام الجمعيات التعاونية.
- وفيما يلي نبذة موجزة عن كل منها:

أولاً: الاستثمار الفردي:

يقوم الفرد صاحب المال بتشغيله بنفسه في المعاملات المختلفة أو يشتري به عقارات تغل بإيراداً، أو يشتري به أسهماً أو حصصاً في شركات قائمة تعمل في ضوء الشريعة الإسلامية ويجب أن يضع الفرد نصب عينيه دائماً معيار تنمية ماله ولا يتركه عاطلاً، مع تيقنه بأن مجالات الاستثمار مفتوحة ميسرة ما لم يرد نص يحرمها.

(١) د. حسين شحاته، «البديل الإسلامي للنظام الربوي»، ص ١٥ وما بعدها

ثانيا : الاستثمار عن طريق نظام المضاربة الإسلامية :

وهو نوع من أنواع المشاركة بين صاحب رأس المال وصاحب العمل حيث لدى الأول رأس المال وتنقصه الخبرة العملية أو يصعب عليه القيام بممارسة المعاملات، ويتوفر لدى الثانى الخبرة والمقدرة على ممارسة نشاط المعاملات سواء أكانت تجارية أو زراعية أو صناعية أو خدمية ويتفقان سويا على توزيع عائد عمليات المعاملات ربحا كان أم خسارة بينهما بنسبة يتفقان عليها . . ومن أكثر نظم المضاربة شيوعا نظام المضاربة المطلقة وهى التى لا تتقيد بفترة زمنية أو بمكان أو بنوع النشاط أو تحديد الشخص الذى يقوم بالعمل أو بأى قيد من القيود الأخرى ماعدا القيود الشرعية . ونظام المضاربة المقيدة، وهى ما قيدت بشروط معينة وتأتى القيود على الزمان أو المكان أو نوع النشاط . . وسوف نتطرق لهذا النظام بالتفصيل إن شاء الله فى الباب الثانى .

ثالثا : الاستثمار عن طريق نظم المشاركة فى ضوء الشريعة الإسلامية

وهو تطوير لنظام المضاربة الذى سبق الإشارة إليه ولكنه يتسم بالعمومية فقد يتم اتفاق بين شركة مضاربة قائمة وغيرها سواء من الشركات أو الهيئات أو الأفراد على القيام بنشاط سواء أكان تجاريا أو زراعيا أو صناعيا أو خدميا بقصد تحقيق الربح . . . ويتفقان سويا على أسس توزيعه ويعتبر استثمار الأموال طبقا لنظام المشاركة من أهم الطرق المشروعة لملاءمتها مع طبيعة المشروعات الاقتصادية المعاصرة .

وهناك نظم مختلفة للشركات أجازها فقهاء المسلمين نذكر منها على سبيل المثال ما يلى^(١) : شركات العنان وشركات المفاوضة، وشركات الوجوه . وشركات المضاربة، وشركات الأبدان، وسوف نناقش ذلك تفصيلا فيما بعد إن شاء الله فى الباب الثانى .

(١) - ابن قدامة، « المعنى والشرح الكبير » ج٥، ص ١٠٩ وما بعدها

.. د نور الدين عتر، « المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها فى الإسلام » ص ١١٧

رابعاً: استثمار الأموال عن طريق نظام الجمعيات التعاونية:

وتتلخص فكرة هذا النوع من الاستثمار في قيام مجموعة من الأفراد بإنشاء جمعية تعاونية تمارس نشاطاً معيناً مشروعاً مثل التجارة في السلع الاستهلاكية أو إنشاء الوحدات السكنية... أو غير ذلك ويشترك كل فرد بسهم أو أكثر، وتهدف هذه الجمعية إلى تقديم الخدمات لأعضائها بصور مختلفة وبذلك تتيح لهم استثمار أموالهم بطريقة شرعية كما قد تتيح لهم أيضاً الحصول على تسهيلات بدلاً من اللجوء إلى الاقتراض الربوي.

وسوف نركز الدراسة في هذا البحث على طرق استثمار الأموال عن طريق المضاربة والمشاركة مع التطبيق على المصارف الإسلامية.

* * *

● الخلاصة :

لقد ناقشنا فى هذا الفصل أسس وقواعد استثمار الأموال فى ضوء الشريعة الإسلامية وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج الهامة من بينها ما يلى :

أولاً : المقصود بالاستثمار فى الإسلام : هو تقليب المال لزيادة الانتاج والاستزادة من نعم الله ، وذلك لتحقيق أهداف عقائدية وخلقية واجتماعية واقتصادية .

ثانياً : تحكم استثمار الأموال فى الإسلام مجموعة من المعايير من أهمها ما يلى :

- معيار العقيدة .
 - المعيار الأخلاقى .
 - معيار التنمية الاجتماعية والاقتصادية .
 - معيار لا ضرر ولا ضرار .
 - معيار ربط الكسب بالجهد .
 - معيار الغنم بالغرم .
 - معيار تنمية المال وسلامة رأس المال .
- ثالثاً : فى ضوء المعايير السابقة هناك طرق ومجالات شتى لاستثمار الأموال فى الطيبات ومن أهمها ما يلى :

- الاستثمار الفردى .
 - الاستثمار عن طريق نظام المضاربة .
 - الاستثمار عن طريق نظام المشاركة .
 - الاستثمار عن طريق نظام الجمعيات التعاونية .
- هذا وسوف نركز البحث فى الفصول التالية على طبيعة استثمار الأموال عن طريق المضاربة والمشاركة وأثرهما على الربحية والنمو .

* * *

obeikandi.com